

إسرائيل والأقلية الفلسطينية:

تقرير الرصد السياسي يغطي أشهر أيلول – تشرين الثاني 2009

تقرير رقم 6، 2010

في هذا التقرير

1	مقدمة
2	السلطة التشريعية
5	السلطة التنفيذية
6	الشرطة الإسرائيلية
8	تصريحات عنصرية
11	تلخيص



مدي | M T B | مدي
Al-Carmel 2007

المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية
המרכז הערבי למחקר חברתי יישומי
Arab Center for Applied Social Research

إسرائيل والأقلية الفلسطينية:

تقرير "مدى الكرمل" الدوري للرصد السياسي

يغطي أشهر أيلول – تشرين الثاني 2009

إمطانس شحادة

مقدمة

نواصل في تقارير الرصد الدورية التوثيق للواقع الاقتصادي-الاجتماعي للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، الذي نعتبره جزءاً من السياسة الحكومية الموجهة الرامية إلى ترسيخ مكانتهم المتدنية. وكانت دائرة الإحصاء المركزية قد نشرت، في أيلول الأخير، معطيات شاملة حول الوضع الاقتصادي-الاجتماعي لمواطني الدولة. تشير هذه المعطيات إلى وجود فروق واسعة في الظروف المعيشية بين المواطنين الفلسطينيين واليهود. يشير التقرير، في ما يشير، أنه في الأعوام 2007-2003 ارتفعت نسبة الشبان الذين قالوا إنهم يتنازلون عن الطعام (14% مقابل 21%) بسبب الأوضاع الاقتصادية؛ وأشارت 23% من النساء أنهن يتنازلن عن الطعام، مقابل 18% من بين الذكور. وتصل نسبة الحريديين (اليهود المتدينين) الذين يتنازلون عن الطعام إلى ضعفٍ نسبة العلمانيين (30% مقابل 15% على التوالي). أما وضع المواطنين العرب فهو الأصعب؛ إذ ارتفعت نسبة المضطرين للتنازل عن الطعام بين الأعوام 2007-2003 بأكثر من الضعفين (21% مقابل 50% على التوالي).¹ بناء على التقرير، إن 75% من الأطفال العرب يتهددهم خطر الفقر. كما يشير التقرير إلى وجود فجوات واسعة بين المواطنين العرب واليهود في معظم المجالات: التعليم؛ الصحة؛ توافر التكنولوجيا؛ العمل؛ الأجور والرفاهية (ولضيق المجال، لن نتطرق في هذا التقرير إلى جميعها).

من الصعب، على ضوء هذه المعطيات، تجاهل الانطباع أنّ هذا الواقع هو نتاج لسياسات موجهة، سواء أكان ذلك بناء على تصريحات لشخصيات قيادية، أم على ضوء الكم الهائل من الدراسات الأكاديمية واقتراحات القوانين التي وثقنا لها في التقارير السابقة، والتي تمنح تسهيلات اقتصادية للخادمين في الجيش (وهي طريقة مثبّعة ومعروفة للتمييز ضد الفلسطينيين). كذلك إنّ برنامج الحكومة والتنفيذ على أرض الواقع لسياساتها يعزّزان هذا الاستنتاج. فعلى سبيل المثال، رغم الضائقة الاقتصادية-الاجتماعية التي يعاني منها المواطنون الفلسطينيون، نجد غياباً شبه تامّ للمكاتب الحكومية من القرى والمدن العربية، إذ ليس هنالك أيّ تمثيل لوزارة الداخلية في البلديات العربية،² وتعمل مؤسسة التأمين الوطني على التمييز ضدّ البلديات العربية، فهي تعمل هناك بشكل محدّد جداً.³ وجاء في تقرير لصحيفة "يديعوت أحرونوت":

¹ "وجه المجتمع: مؤشرات موضوعية وذاتية حول الفقر والإقصاء الاجتماعيين"، دائرة الإحصاء المركزية، 23.9.2009.
² يونتان جولان، "يديعوت أحرونوت": "ليس هنالك أيّ فرع لوزارة الداخلية في المدن العربية". يديعوت أحرونوت، 11.10.2009.
³ دايفد ريجيف، "تمييز في مؤسسة التأمين الوطني: خدمات أقلّ في البلديات العربية". يديعوت أحرونوت، 12.10.2009.

"في البلدات العربيّة بالذات، حيث نسبة المحتاجين الكبرى، تعمل مؤسسة التأمين الوطني من خلال مكتب-شباك بانس، بل إنها لا تعمل في جميع أيام الأسبوع"⁴. ثمة مظهر آخر للتمييز يتمثل في سياسة وزارة البناء والإسكان؛ فبناء على تقرير لصحيفة "هآرتس"، تُميّز هذه الوزارة ضدّ المعيلات العربيّات الوحيدات في مجال المساعدة في إيجار البيت، الساكنات في القرى العربيّة.⁵

وضع المواطنين الفلسطينيّين في إسرائيل الاقتصاديّ يعكس، على نحو موثوق، مكانتهم في الدولة وتوزيع القوّة بينهم هم والمواطنون اليهود. فالمواطنون الفلسطينيّون ليسوا شركاء في تحديد السياسة الاقتصاديّة، وليس لهم أيّ تأثير فعليّ على تحديد الميزانيّات وتوزيعها. وبالإضافة إلى تكريس ضائقة المواطنين الفلسطينيّين الاقتصاديّة-الاجتماعيّة، ثواصل السلطات سنّ القوانين وثبّيّ السياسات التي ترمي إلى تغييب ذاكرتهم الجمعيّة، وإلى قمع وعيهم القوميّ، وإلى تضيق حيّز النشاط السياسيّ والاحتجاجيّ الشرعيّ. وفي المقابل، تتعاطم شرعنة الخطاب المعادي للمواطنين الفلسطينيّين. في هذا التقرير، سوف نحاول تغطية هذه المجالات خلال الفترة الممتدّة بين أيلول وتشرين الثاني 2009.

السلطة التشريعيّة

في آذار عام 2009، تناولنا في تقرير الرصد السياسيّ اقتراح "قانون النكبة" الذي تقدّم به عضو الكنيست أليكس ميلر من حزب "يسرائيل بيتينو" (إسرائيل بيتنا) وآخرون، والذي يبتغي منع إحياء النكبة ومنع اعتبار يوم استقلال إسرائيل يوماً جداد لدى المواطنين الفلسطينيّين. كما هو معلوم، صادقت اللجنة الوزاريّة للتشريعات في التاسع من أيار عام 2009 على اقتراح "قانون النكبة"، وهو ما يعني ثبّيّ الحكومة لهذا الاقتراح. آنذاك، أثار هذا القرار سخط الأحزاب العربيّة، وبعض أعضاء الكنيست من غير العرب، وكذلك الصحافة. في أعقاب النقد، أعلنت الحكومة أنها تنوي إعداد اقتراح قانون جديد.

نتيجة لذلك، عمل المبادرون لاقتراح القانون على تعديله، فاستُبدل العقاب الجنائيّ بعقوبات ميزانيّة واقتصاديّة واسعة، التي تقضي أن توقف الدولة تمويل التنظيمات والمؤسسات التي تحظى بتمويل حكوميّ والتي تشارك في إحياء يوم النكبة. وجاء اقتراح القانون المعدّل باسم "اقتراح قانون أسس الميزانيّة (تعديل - مصروفات ممنوعة)"،⁶ 2009، وقُدّم للنقاش التمهيديّ في لجنة الدستور بتاريخ 26.10.2009. وفي شرح لأهداف اقتراح القانون، قال رئيس اللجنة، عضو الكنيست دافيد روتم (يسرائيل بيتينو)⁷:

القصْد أن لا تحصل المؤسسات التي تمولّها الدولة على ميزانيّات من الدولة إذا قامت بنشاطات تتناقض مع تعريف إسرائيل كدولة الشعب اليهوديّ، ومع الديمقراطية الإسرائيليّة، والتي تتضمن تأييد

⁴ المصدر السابق.

⁵ فادي عبادات، "وزارة البناء والإسكان تميّز ضدّ العربيّات المعيلات والوحيديات الساكنات في القرى العربيّة". هآرتس، 19.11.2009.

⁶ قدّم الاقتراح الجديد أعضاء الكنيست أليكس ميلر وحمد عمّار ودافيد روتم (يسرائيل بيتينو). وقُدّم التعديل للنقاش التمهيديّ في لجنة الدستور التابعة للكنيست.

⁷ بروتوكول لجنة الدستور والقانون والقضاء: <http://www.knesset.gov.il/protocols/data/html/huka/2009-10-26.html>

النضال المسلح والإرهاب، والتحرير على العنصرية، والعنف أو الإرهاب والاعتداء على رموز الدولة... وبناء على اقتراح القانون، بعد المصادقة عليه، يخول وزير المالية بمنع دعم مؤسسات أو سحب التمويل من مؤسسات ثُمولها الدولة أو تدعمها، إذا قامت بنشاطات معادية للمبادئ التي ينص عليها القانون... ما لا شكّ فيه أنّ هذا القانون هو قانون مناسب على ضوء الوضع القائم في دولة إسرائيل، ولا سيّما على خلفية تزايد المؤسسات التي تستغل الدعم المالي التي تحصل عليه من الدولة، أو التي تحصل عليه من أموال عامة، كي تعمل ضدّ الدولة - أي ضدّ الطابع الديمقراطي لدولة إسرائيل -، أو ضدّ وجود الدولة كدولة الشعب اليهودي، أو إنّها تحرّض على العنصرية والعنف والإرهاب، أو تؤيّد مثل هذه الأعمال. أستغرب عدم وجود مثل هذا القانون حتى اليوم، لكن من الأفضل أن يأتي متأخراً من ألا يكون.

دارَ في جلسة لجنة الدستور نقاش عاصف بين مؤيدي اقتراح القانون والنواب العرب المعارضين له، والذين يعتبرون اقتراح القانون مثابة عقاب بسبب موقف سياسي، ومحاولة للتحكم في الذاكرة الجمعية للفلسطينيين في إسرائيل، واقتراحاً يمسّ بالقيم الديمقراطية الأساسية. المصادقة على اقتراح القانون ستسمح بسلب الميزانيات من السلطات المحليّة العربيّة، والأحزاب العربيّة، والجمعيات والمؤسسات التي تتلقى الدعم المالي من الدولة والتي تعمل على إحياء يوم النكبة.⁸

خلال النقاش في اللجنة، قال عضو الكنيست دوف حنين (من الجبهة): "يدعمون هنا تلك القوانين التي على الديمقراطية محاربتها بشكل خاص. هذا القانون خطير ويذهب إلى ما هو بعيد جداً. للوهلة الأولى، يبدو أنّه صياغة معتدلة لقانون النكبة الذي أثار نقاشاً جماهيرياً، لكن من الناحية العمليّة الأمر ليس كذلك. أعتقد أنّه أخطر من قانون النكبة في صيغته الأصليّة. فهو ينصّ أنّه على إسرائيل عدم تقديم الدعم المالي لأيّ مؤسسة عامة إذا لم تلتزم بمعايير سياسيّة معيّنة. والسؤال هو ماذا سيكون ماهية تلك المعايير السياسيّة؟ الأمر سيختلف من كنيست إلى أخرى. عملياً، هذه رقابة سياسيّة".⁹

صحيح أنّ الاقتراح المعدّل يلغي العقاب الجنائيّ جرّاء إحياء ذكرى النكبة، لكنّه يسمح للدولة بإلغاء تمويل معظم المؤسسات العربيّة السياسيّة والجماهيرية والعامة، نحو: الأحزاب العربيّة؛ السلطات المحليّة؛ المدارس؛ النوادي ومنظمات الشبيبة - التي اعتادت حتى الآن المشاركة في إحياء النكبة. هذا النوع من العقاب يُفرّغ - عملياً - هذه المؤسسات من مضمونها، وهو ضربة قاضية للقيم الديمقراطيّة وحرية التعبير.

⁸ أمنون ميراندا، "مناقشة قانون النكبة: سنبقى هنا رغم أنفكم"، موقع واينت، 26.10.2009.
⁹ را: هامش 6.

اقتراح: تغيير تعريف مفهوم "تنظيم إرهابي"

بهدف منع فعاليات سياسية شرعية

في العديد من الحالات، وكجزء من القيام بدورها، تعمل الأحزاب العربية أيضًا ضد الاحتلال الإسرائيلي في مناطق ال-67، ومن أجل الدفاع عن الأماكن المقدسة، بما في ذلك المسجد الأقصى. في الأشهر الأخيرة، قامت مجموعات يهودية متطرفة بعدة محاولات لاقتحام المسجد الأقصى، كذلك إن الحفريات تحت المسجد تهدد سلامته. لقد أدت هذه الأعمال إلى موجة احتجاج تطورت في بعض الحالات إلى صدامات مع الشرطة. بعض النواب العرب شاركوا في هذه الأعمال الاحتجاجية.

على خلفية مشاركة قيادات عربية سياسية في أعمال الاحتجاج، واعتقال رئيس الحركة الإسلامية الشمالية الشيخ رائد صلاح، قدم عضو الكنيست ميخائيل بن آري (من حزب "هنيحود هليثومي" (الاتحاد القومي)، والذي كان في السابق عضوًا في حركة "كاخ") اقتراح قانون لتغيير تعريف "منظمة إرهابية". يرمي هذا الاقتراح إلى توسيع دائرة التعريف القانوني لـ "منظمة إرهابية"، بحيث يشمل التعريف الجديد الحركة الإسلامية، فيعلن عنها على أنها خارج القانون، وكي يعلن عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي "تنظيمًا إرهابيًا"¹⁰. بناء على الوضع الحالي، يعرف "تنظيم إرهابي" على أنه مجموعة من الأشخاص تمارس خلال نشاطها أعمال العنف التي قد تؤدي إلى موت شخص ما أو إلحاق الضرر به، أو تهديد باستعمال هذا النوع من العنف.¹¹ ويقترح بن آري أن تضاف إلى التعريف القائم كذلك عبارة "حركات أو أحزاب تشجع الإرهاب، أو تؤيد الكفاح المسلح ضد دولة إسرائيل، أو تحاول الاعتداء على السيادة الإسرائيلية في جبل الهيكل". فُدم اقتراح القانون إلى الكنيست في 16.11.2009.

اقتراح قانون لتعديل أمر منع الإرهاب (توسيع تعريف "تنظيم إرهابي")، 2009¹²

جاء في أمر منع الإرهاب لعام 1948، في البند الأول، تعريف "تنظيم إرهابي" وفي آخر التعريف ورد ما يلي: "أعمال عنف كهذه"، يُضاف إلى ذلك "أو التي تمسّ بسيادة الدولة على الأماكن المقدسة أو التي تؤيد أحد تلك الأعمال".

وجاء في الشرح المرفق لاقتراح القانون:

¹⁰ أريك باندر، "اقتراح قانون لتغيير تعريف 'منظمة إرهابية'", موقع NRG، 12.10.2009.

¹¹ المصدر السابق.

¹² فُدم الاقتراح إلى الكنيست في 16.11.2009. للاطلاع على النص الكامل للاقتراح، راجعوا: http://www.knesset.gov.il/privatelaw/Plaw_display.asp?lawtp=1

يشكل أمر منع الإرهاب آلية مركزية لتعريف تنظيم إرهابي يعمل ضدّ دولة إسرائيل. المشكلة أنّ تعريف التنظيم الإرهابي في القانون الحاليّ هو تعريف ضيق جداً يتيح لتنظيمات معادية كالجناح الشماليّ للحركة الإسلاميّة- أن تعمل بصورة حرة، بينما سلطات تطبيق القانون لا حول لها ولا قوة حيال هذا.

سيمنح التعديلُ المقترَحُ الجهازَ القضائيّ في إسرائيل أدوات لمواجهة تلك الحركات التي تحاول الاعتداء على سيادة الدولة في الأماكن المقدّسة، أو التي تؤيّد أعمال العنف التي قد تتسبّب في موت شخص ما أو إلحاق الضرر به، أو تهديد باستعمال هذا النوع من العنف.

بناء على أمر التعديل سوف يواجه زعماء تلك التنظيمات عقوبة السّجن لمدة قد تصل إلى عشرين عاماً، وتحصل سلطات القانون في إسرائيل على أدوات لمحاربة المحرّضين على التمرد ضدّ دولة إسرائيل ومن يطالبون بالاعتداء على سيادة الدولة.

يدّعي عضو الكنيست بن آري أنّ تعديل القانون سوف يمكّن من الإعلان عن الحركة الإسلاميّة وحزب التجمّع الوطني الديمقراطيّ تنظيمين إرهابيين، وهكذا سيتمكن الجهاز القضائيّ من فرض عقوبة بالسّجن على رؤساء تلك الحركات لمدة قد تصل إلى عشرين عاماً. كذلك، وبناء على اقتراح القانون، ستعمل الشرطة على إغلاق مكاتب كلّ تنظيم يعرف على أنّه تنظيم إرهابيّ، وسيُحظر على الجمهور عامّة استعمالُ أعلام التنظيم ورموزه. ويدّعي اليمينيّ المتطرّف إيتامار بن چفير، مستشار عضو الكنيست بن آري الإعلاميّ ومساعد القانونيّ، أنّ اقتراح القانون سيساهم في محاربة التحريض، وقال كذلك: "حان الوقت لمحاربة أعداء إسرائيل الذين يعملون من داخل البيت".¹³

المصادقة على اقتراح القانون أعلاه تعني وضع المسجد الأقصى وجميع الفلسطينيين سكان القدس الشرقية خارج نطاق العمل السياسيّ والاحتجاج ضدّ الاحتلال الإسرائيليّ؛ حيث يمنح اقتراح القانون هذا السلطات العديد من وسائل التلاعب كي يُلقي الاتهام على أحزاب عربيّة بأنّها منظمات إرهابية بسبب معارضتها لممارسات الاحتلال في المسجد الأقصى، وتضييق حيّز النشاط السياسيّ (الضيق أصلاً).

السلطة التنفيذية

محاولات تضييق حيّز النشاط الاحتجاجيّ السياسيّ للمواطنين الفلسطينيين تُستغلّ القضاء أيضاً، بما في ذلك المستشار القانونيّ للحكومة ميني مزوز.

في الـ 28 من نيسان عام 2009، أعلن المستشار القانونيّ للحكومة عن نيّته تقديم لوائح اتهام ضدّ رئيس الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، النائب محمّد بركة، وذلك بادّعاء مضايقته لرجال الشرطة أثناء قيامهم بواجبهم خلال

¹³ راجعوا: هامش رقم 10.

مظاهرة نُظمت في الناصرة أثناء زيارة إيهود باراك للمدينة في تموز عام 2007.¹⁴ ويوضح من لائحة الاتهام أنّ النائب بركة متهّم بسلسلة من أعمال مضايقة الشرطة والاعتداء عليهم. في نهاية تشرين الأول عام 2009، نقدّ المستشار مزوز نواياه معلناً عن تقديم لائحة اتهام ضدّ النائب بركة. لقد اعتبر النائب بركة وسائر النواب العرب هذا القرار عقوبةً سياسيةً ومحاولةً لترسيم حدود الاحتجاج السياسيّ للمواطنين الفلسطينيين ولممثلهم.¹⁵

الشرطة الإسرائيلية

في تشرين الثاني عام 2009، نُشر أنّ وزير الأمن الداخليّ ومفتش الشرطة قد قرّرا إقامة وحدة سرّيّة للعمل داخل المجتمع العربيّ.¹⁶ وحسب ما جاء في وسائل الإعلام، رسمياً، ستركز هذه الوحدة عملها في المجال الجنائيّ ومكافحة الجريمة. مع ذلك، رافق النشر عن الوحدة تطرّق إلى المواجهات التي حدثت قبل نحو عام في مدينة عكا، والمواجهات التي حدثت بين الشرطة والسكان العرب في أعقاب هدم بعض البنايات في قرية مصمص في وادي عارة. وقد جاء النشر عن الوحدة على نحو غير مباشر خلال لقاء جمّع بين مفتش الشرطة ومراقب الدولة. وعليه، فالانطباع هو أنّ لهذه الوحدة السريّة أهدافاً أخرى إضافة إلى مكافحة الجريمة.¹⁷

ردّاً على ما نُشر، قال النائب جمال زحالقة (التجمّع): "إقامة هذه الوحدة تثبت أنّ الشرطة تواصل التعامل مع المواطنين العرب على أنهم أعداء لا مواطنون، وذلك رغم ما جاء في تقرير لجنة أور من تحذيرات".¹⁸ موقف القيادات العربيّة لم ينشأ من عدم؛ فقبل النشر عن هذه الوحدة السريّة، نُشر أنّ الشرطة أجرت تدريبات سرّيّة، وجاء على لسان الصحافة العبريّة أنّ التمرين تخلّله تدريبٌ على "مكافحة الشغب" العامّ من قبل مواطنين عرب في الشمال. فعلى سبيل المثال، كُتب في الإعلام العبري:

بعد أحداث أكتوبر بتسع سنوات، أُجرت الشرطة تدريبات (7.9.2009) على سيناريو من أعمال الشغب الجماهيريّ من قِبل عرب في منطقة الشمال. وخلال التدريب، الذي عُرف كسريّ، تدرّب أفراد الشرطة على مواجهة سلسلة من الأحداث شبيهة بما جرى خلال أحداث تشرين الأول عام 2000، التي قُتل خلالها اثنا عشر عربياً إسرائيلياً وفلسطينياً واحداً... ومما تدرّبت الشرطة على مواجهته: تفريق مشاغبين قاموا بإغلاق شوارع رئيسيّة؛ مواجهة أعمال شغب جماهيريّة؛ خطف رهائن؛ استعمال المشاغبين للسلاح.¹⁹

¹⁴ موقع NRG معاريّف، 28.4.2009.

¹⁵ موقع الجبهة، 1.11.2009.

¹⁶ تومر زرحين، "الشرطة تُشغل وحدة مستعربين جديدة بين مواطني إسرائيل". هآرتس، 13.10.2009.

¹⁷ المصدر السابق.

¹⁸ المصدر السابق.

¹⁹ آفي إشكنازي، "الشرطة تدرّب على سيناريو من أعمال الشغب في الشمال". معاريّف، 7.9.2009.

إنّ هذا التدريب، وإقامة وحدة الشرطة السريّة، إضافة إلى أعمال القتل المتكرّرة ضدّ مواطنين عرب من قبِل قوّات الأمن وبذرائع مختلفة، كما أشرنا في التقارير السابقة وكما سنبيّن هنا، كلّ هذه لا تترك مجالاً للشكّ حول نوعيّة علاقة الشرطة مع المواطنين الفلسطينيين؛ فهي تتعامل معهم كأعداء، وتتصرّف بناءً على ذلك.

العقاب على مقتل عربيّ: أعمال خدمة للمجتمع

ليست هذه المرّة الأولى التي تنطرقّ فيها، من خلال التقارير، إلى قتل مواطنين عرب بأيدي قوّات الأمن أو بأيدي مواطنين إسرائيليين بحجّة الدفاع عن النفس. وكنا قد حدّرنا مراراً من سرعة وسهولة قيام أفراد من قوّات الأمن بالضغط على الزناد وقتل مواطنين فلسطينيين دون أن يخشوا من أيّة عقوبة. فعلى سبيل المثال، في حالة المزارع اليهوديّ "درومي" الذي قتل عربياً دون أن يهدّد هذا الأخير حياته، سنّت الدولة قانوناً خاصاً لشرعنة قتل المواطنين العرب على نحو استرجاعيّ (أي بعد وقوع حادث القتل).²⁰

كما هو معلوم، في الـ 13 من كانون الثاني عام 2007، قام درومي هذا بإطلاق النار على ثلاثة أشخاص اقتحموا مزرعته. أسفر ذلك عن مقتل أحد الثلاثة هؤلاء - ولم يكن مسلحاً-. بعد ذلك، اعتُقل درومي وقُدّمت لائحة اتهام ضده بتهمة التسبّب بالقتل. وفي الـ 15 من حزيران عام 2009، برأت المحكمة المركزيّة في بئر السبع درومي من تهمة القتل، ولم يُنهم إلا بحيازة سلاح غير مرخص. وفي الخامس من أيلول، نُشر أنّ النيابة العامّة وقعت مع محامي درومي على صفقة بموجبها يقوم درومي بأداء أعمال خدمة للمجتمع لمدة سنة أشهر، بسبب حيازته سلاحاً غير مرخص.²¹

في حالة أخرى، قامت المحكمة المركزيّة في بيتاح تكفاً بفرض عقوبة السجّن الفعليّ لمدة 15 شهراً على الشرطيّ شاحار مزراحي بسبب قتله مواطناً عربياً. وكان الشرطيّ قد ادّعى أنّه قام بذلك دفاعاً عن النفس. في تموز عام 2006، أطلق مزراحي النار على المواطن العربي محمود غنايم عندما شاهده يحاول السطو على سيارته. في تلك الفترة، أشغل مزراحي منصب رئيس طاقم الشرطة لمكافحة سرقة السيّارات في منطقة پرديس حانا. وعندما قال مزراحي لغنايم إنّه شرطيّ وأتى ليعتقله، فرّ غنايم باتجاه سيّارته، فقام مزراحي بمطاردته لمسافة بضع مئات من الأمتار. وعندما جلس غنايم في سيّارته، قام مزراحي بتحطيم زجاج شبّك السيّارة. ثمّ دار بين الطرفين نقاش قام بعده غنايم بتشغيل محرك السيّارة وحاول الفرار، لكنّ مزراحي أطلق النار عليه وأرداه قتيلاً. انتقدت عائلة غنايم الحكم الصادر ضدّ مزراحي بشدّة. "لا يمكن وصف هذا القرار إلاّ بأنّه عنصريّ، وهو يعني أنّ دم العرب مُباح" -قال وجيه غنايم، ابن عمّ محمود غنايم.²²

إنّ هذه العقوبات التي تستخفّ بقتل مواطنين عرب بأيدي قوّات الأمن، أو بأيدي مواطنين آخرين، تساهم في استمرار هذه الظاهرة. ففي الثاني من أيلول عام 2009، قام مسؤول الأمن في كفار بن نون بقتل حسين الأطرش الذي أتهم

²⁰ للاستزادة، راجعوا: "تقرير الرصد السياسيّ الدوريّ"، كانون الأوّل 2008.

²¹ إفريجن شمعون، "المزارع شاي درومي سيقتضي مدّة حكم أعمال خدمة للمجتمع مدّة سنة أشهر"، NRG، 6.9.2009؛ موقع عرب48، 6.9.2009.

²² جاكى خوري، "عائلة محمود غنايم الذي قُتل بيد شرطيّ: دم العرب مُباح". هارتس، 9.9.2009.

بالقدوم إلى البلدة ابتغاء سرقة سيارة. مسؤول الأمن (الذي يعمل متطوعاً ضمن حرس الحدود) قال لمحقق الشرطة إنه اضطرّ إلى إطلاق النار على المتهم بعد مطاردة داخل البلدة، وبعد أن شعر بتهديد على سلامة حياته.²³ وقال ضابط كبير في الشرطة: "بعد التحقيق الأولي، يبدو أنّ مسؤول الأمن قام بما يُملّيه القانون في مثل هذه الحالات، والتقدير أنّ إطلاق النار كان دفاعاً عن النفس؛ وذلك أنّ اللصوص قادوا سياراتهم بسرعة في اتجاه مسؤول الأمن، ويُشبه أنهم حاولوا دهسه". بعد التحقيق، قامت الشرطة بإطلاق سراح مسؤول الأمن.²⁴

للأسف، إنّ حوادث قتل مواطنين عرب سوف تواصل مرافقتنا في التقارير القادمة، إنّ لم يحدث تغيير جذريّ في الثقافة التي تسمح بإهدار دم المواطنين الفلسطينيين.

تصريحات مليئة بالكراهية والعنصرية

إضافة إلى التساهل المجتمعيّ والقضائيّ تجاه قتل المواطنين الفلسطينيين، في الإمكان الادّعاء أنّ هذه الظاهرة تحظى بالشرعية من تصريحات أكاديميين ورجال دين يهود يتعاملون مع القومية العربية والثقافة العربية باستهتار واحتقار، وفي حالات متطرّفة تجري إباحة لدم الفلسطينيين. فعلى سبيل المثال، في كتاب "تورات ميلخ" (تعاليم ملكية)، وهو كتاب جديد من تأليف الرابي يتسحاق شبيرا، يشرح الرابي متى يُسمح لليهوديّ بالاعتداء على غير اليهود، وحتى على أطفالهم.²⁵ وبناء على ما جاء في صحيفة "معاريف"، يكتب الرابي: "يُسمح بقتل غير اليهوديّ الذي يشكل خطراً على شعب إسرائيل، حتى إذا كان صبيّاً أو طفلاً". وعلى مدار صفحات الكتاب، يناقش المؤلفون الجانب الدينيّ والنظريّ لقتل غير اليهود. وقد ورد في الكتاب، في ما ورد، "عندما نقوم بقتل غير اليهوديّ الذي يخرق الفرائض السبع، بدافع الحرص على تلك الفرائض، فليس ثمة ما يمنع ذلك". صحيح أنّ الكتاب يشدّد على أنّ القتل ممنوع، إلا إذا كان ذلك بناء على قرار محكمة، لكن في ما بعد يتحفظ الكتاب من هذا المنع، ويؤكد أنّ الحديث هو عن "غير اليهود الذين يخرقون سبع فرائض بني نوح". كذلك يصل الكتاب إلى الاستنتاج التالي: "في كلّ مكان حيث يشكل وجود غير اليهوديّ خطراً على إسرائيل، يُسمح بقتله، حتى لو كان الحديث عن أحد الصالحين بين الأمم وهو غير منذب في الوضع الناتج... ففي كلّ الحالات، حيث يشكل وجود غير اليهوديّ خطراً على إسرائيل، يُسمح بقتل غير اليهودي". وفي حالة أخرى، يسمح الكتاب بقتل غير اليهوديّ إذا صدر ضده حكم بأنه يهدّد حياة ما، وإن كان مواطناً: "السماح بقتله ساري المفعول وإن لم يكن التهديد مباشراً، وإثماً بطريقة غير مباشرة". ونجد تأكيداً لهذه المقولة في كراسة "الصوت اليهودي" التي تُوزّع في مستوطنة "يتسهار"، حيث كتبت هناك ما يلي: "غنيّ عن القول أنه لم يرد في الكتاب أنّ الحديث هو فقط عن غير اليهود القدامى". هذا التوضيح لا يترك مجالاً للشك أنّ المقصودين هم العرب.

²³ يوفال جورن، "قتل سارق سيارة بيد مسؤول الأمن في بلدة كفار بن نون". هآرتس، 2.9.2009..

²⁴ المصدر السابق.

²⁵ روعي شارون، "رخصة للقتل"، معاريف، 9.11.2009.

التحريض ضدّ الفلسطينيين لا يقتصر على رجال الدين المتطرفين؛ فهو قائم كذلك داخل الأكاديمية الإسرائيلية. دان شيفطان هو محاضر في كلية العلوم السياسية في جامعة حيفا، ويُدرّس أيضاً رجال الأمن ضمن برنامج خاصّ في جامعة تل أبيب. في إحدى محاضراته في جامعة تل أبيب حول "نظرة الأمن الإسرائيلية"، قال شيفطان: "العرب هم أكبر حالة إخفاق في تاريخ الإنسانية؛ ليس هنالك تحت الشمس ما هو سيّئ أكثر من الفلسطينيين... الحرب بين إيران والعراق كانت كما قالت حانا سانش "يا ربّ ألا تنتهي أبداً". هذه كانت سبع سنين من المتعة الصرّف". ثمّ أضاف قائلاً: "في جميع الدول العربيّة، يطلقون الرصاص خلال الأعراس كي يثبتوا أنّ لديهم شيئاً واحداً على الأقلّ صلّباً وصالحاً وقادراً على إطلاق النار".²⁶

وبضيف شيفطان: "في مجموعة الشعوب التي فشلت فشلاً ذريعاً وجلياً في أهدافها، ليس هنالك من هم كالعرب؛ فقد أخفقوا في كلّ أمر كبير حاولوا القيام به. العالم العربيّ هو فشل كبير، ومن لا يعترف بذلك فهو عملياً يرضخ لما تملّيه عليه الحالة السياسيّة النظاميّة الكريهة".²⁷ وبناء على موقع معاريف، إنّ شيفطان هو أحد الأكاديميين الأكثر تأثيراً على ضباط كبار في جهاز الأمن ورجالات والسياسة. ممّا يجدر ذكره أنّه شارك في ذاك البرنامج في جامعة تل أبيب كباراً رجال جهاز الاستخبارات الإسرائيليّ ("الموساد") والجيش.

تهويد المكان

منذ عدّة سنوات، يحاول سكان قرية "دار الحنون" (في وادي عارة) الحصول على اعتراف رسميّ بقريتهم. لكن جميع محاولاتهم كانت تصطدم برفض من قبل لجان التخطيط والبناء، بذريعة أنّ القرية قائمة على منطقة معدّة لتكون محمية بسبب خصوصيّة المنظر هناك، ولذا ليس من المسموح به البناء هناك. لكن في الفترة الأخيرة، يشاهد سكان القرية كيف يجري العمل على تنفيذ مخطّط إقامة مدينة كبيرة لليهود المتديّنين قرب قريتهم. فبناءً على طلب من وزارة البناء والإسكان، قرّر المجلس القطريّ للتخطيط والبناء توسيع مسطح مستوطنة حريش، التي أقيمت في وادي عارة، بأكثر من ضعفين، وذلك بغية إقامة مدينة جديدة للمتديّنين، بغالبيتها على أراض ذات قيمة خاصّة من حيث المنظر الطبيعيّ، وبعضها ضمن منطقة حرشيّة. الهدف هو إقامة مدينة تتسع لـ 150 ألف نسمة. وقد صُودق حتى الآن على المخطّط، بالرغم من أنّه قبل ستّ سنوات رفضت اثنتان من لجان التخطيط والبناء المصادقة على خارطة هيكلية من أجل الاعتراف بقرية دار الحنون، وذلك بذريعة مُفادها أنّه "ليس من الصحيح قطع هذا التواصل الطبيعيّ للحرش، ولا يجوز البناء هناك. نوّكد هنا أنّ مبادئ التخطيط هذه صحيحة بالنسبة لقرية عربيّة ولقرية يهوديّة على حدّ سواء".²⁸

في ردّ على جواب لجنة التخطيط، قال السيّد مصطفى أبو هلال (رئيس اللجنة المحليّة في دار الحنون): "لا أعارض توسيع بلدة حريش، بل أعارض على هذا التمييز الذي يمنع الاعتراف ببيت عائلتي القائم منذ عشرات السنين... سوف

²⁶ سارة در-ليفورفيتش، "محاضر كبير: العرب هم أكبر فشل بشريّ". NRG، 21.10.2009.

²⁷ المصدر السابق.

²⁸ تسفيرير رينات، "يحافظون على المنظر الطبيعيّ، لكنهم يضحّون به من أجل مدينة للحريديين". هارتس، 9.10.2009.

تحوّل إلى جَبب داخل هذه المدينة دون حلّ مشكلتنا. لقد استصدروا أمر هدم لبيتي، والآن يريدون إقامة بلدة جديدة بجانبه. هذه الأمور لا يمكن أن تحصل في دولةٍ سويّةٍ. ما يجري هنا هو تمييز عنصريّ".²⁹

هذه السياسة هي جزء من سياسة عامّة تنتهجها الحكومة ترمي إلى تعزيز الوجود اليهوديّ في الجليل والنقب، أي تهويد الجليل والنقب. ففي الرابع عشر من أيلول عام 2009، أعلن نائب رئيس الحكومة ووزير تطوير النقب والجليل، سيلفان شالوم، عن حملة جديدة لوزارته هدفها تشجيع الاستيطان الصهيونيّ الدينيّ في الجليل والنقب.³⁰

يشكل تهويد الجليل هدفاً مشتركاً لجميع الحكومات الإسرائيليّة والسلطات المحليّة. ففي الأشهر الأخيرة بدأت بعض البلديات هناك بوضع "امتحان الولاء" شرطاً للسكن فيها، وهي محاولة لوضع العراقيل أمام المواطنين الفلسطينيين. بدأت هذه المبادرة قبل بضعة أشهر من قبل مستوطنتي "منوف" و"يوقاليم" في المجلس الإقليميّ مسچاف. وأحد الشروط لقبول أعضاء جدد لهذه البلديات هو "الولاء للرؤيا الصهيونيّة". في أعقاب ذلك، بدأت مستوطنات أخرى في منطقة مسچاف، وبضمنها مستوطنة مِسْپيه أفيث، بتعديل دستورها لمنع العرب وغير الصهيونيّين من السكن فيها.³¹

وجاء في الدستور الجديد أنّ المستوطنة "تضع نصب عينها قيمّ الاستيطان والصهيونيّة وميراث إسرائيل، وقيمّ دولة إسرائيل كدولة يهوديّة ديمقراطيّة وبروح وثيقة استقلال دولة إسرائيل، والتسامح، واحترام الإنسان".³² كذلك جرى تعديل لشروط قبول الأعضاء الجدد على نحو جزئيّ: على كلّ عضو جديد أن يكون شريكاً "للتصورات الأساسيّة ولأهداف الرابطة كما ينصّ عليها بند الأهداف والصلاحيّات".³³

كانت هدار ليندر (تسكن في مِسْپيه أفيث منذ 12 عاماً) من بين القلة التي اعترضت على ذلك: "أفهمّ رغبة الناس في العيش ببلدة تلائم طابعهم، لكن يضايقتني أنّ الاستثناء موجّه ضدّ مجموعة معيّنة من المواطنين". وهناك مواطن آخر يقول: "لا أعتقد أنّه هنالك بلدات أخرى في البلاد، حتّى لدى الحريديّين، تعمل على وضع دستور خاصّ هدفه منع المواطنين العرب من السكن في هذه البلدات".

ردّاً على تعديل الدستور، قالوا في مركز "عدالة": "أقيمت مستوطنة مِسْپيه أفيث على أراضٍ عامّة، لذا فإنّ التغييرات المقترحة بخصوص شروط القبول، أي الولاء لقيمّ الصهيونيّة وتراث إسرائيل، تشكل مساً خطيراً بحقّ المواطن في اختيار مكان سكناه". وقال المحامي علاء محاجنة (من مركز "عدالة") إنّ التعديلات المقترحة تناقض مبادئ وأسس القضاء ومع سوابق قضائيّة (كقرار المحكمة المتعلّق بعائلة قعدان -على سبيل المثال). كما أنّها تشكل خرقاً لأمر المحكمة العليا المؤقت بخصوص الائتماس الذي قدّمته "عدالة" ضدّ المجلس الإقليميّ مسچاف وضدّ

²⁹ المصدر السابق.

³⁰ يتسحاق تسلر، "حملة جديدة لتشجيع الاستيطان الدينيّ في النقب والجليل"، **NRG**، 14.9.2009.

³¹ جاكى خوري، "امتحانات الولاء كشرط للسكن في بلدات مسچاف في حالة ازدياد"، **هآرتس**، 9.11.2009.

³² المصدر السابق.

³³ المصدر السابق.

مستوطنة "ركيفت". وأضاف محاجنة: "الحديث هو عن تمييز على خلفيّة إثنيّة، وهو ما يعني منع قبول المواطنين العرب في هذه البلدة. هذه الأمور تناقض أسس الديمقراطية، ولا سيّما مبدأ المساواة".³⁴

شبكة كروكير ترفض تشغيل العرب

في شهر أيلول الأخير، كشف القنال الثاني أنّ فرعين من شبكة كروكير قاما بإقالة عمّال عرب لأنّ "المديرة ملّت من روية عرب يعملون في الشبكة".³⁵ واعتمادًا على تسجيل مكالمة هاتفية للمديرة، لم يُفصل العمال العرب إلا لأنهم عرب. قالت المديرة: "لا فرق بين غزّة والطّيبة"، وأضافت: "ألا يمكنك إيجاد أناس عاديين للعمل؟ لست مستعدة أن يعمل لدينا عمّال من الطّيبة".³⁶ في البداية، حاولت المديرة تبرير ذلك بادّعاء أنّ العمّال العرب يأتون من مكان بعيد، وأنّه ينبغي الاقتصاد في مصاريف السفر.

قال لها مدير الفرع: "لدينا الآن فتاة مبتدئة من الطيرة؛ وهي تأتي للعمل بسيّارتها"، فقالت له: "لا أريد عمّالاً من الطيرة"، وأضافت: "قل لي، لماذا تأتي لي بمثل هؤلاء؟! ألا يمكنك إيجاد أشخاص عاديين؟!".

ويُضح من فحوى المكالمة المسجّلة سبب هذه السياسة التي تتبناها الشركة: "تقول الإدارة إنّ هنالك انطباعاً مُفادُهُ أنّ كروكير للعرب، لذلك فهم لا يريدون عمّالاً عرباً. هم يريدون محاربة هذا الانطباع".³⁷

ليس هذا الأمر مقصوراً على شبكة كروكير. ففي تشرين الثاني، نُشر بحث في كنيّة أونو يُثبت أنّ معظم أصحاب العمل لا يريدون تشغيل عمّال عرب، حريديين أو أثيوبيين.³⁸ وبناء على معطيات التقرير يُضح ما يلي: 83% من أصحاب العمل يدعون أنّهم يَحشون تشغيل عمّال عرب من أصحاب الشهادات العالية؛ 58% يَحشون تشغيل الحريديين؛ 53% لا يَحشون تشغيل الأثيوبيين. إلى ذلك يضاف كلّ ما يلي: يقول 86% منهم إنّهم لا يَحشون ترقية الحريديين في مناصبهم؛ 79% لا يَحشون ترقية العرب؛ 70% لا يَحشون ترقية الأثيوبيين.

تلخيص

كنا قد حدّرنا، في التقارير السابقة، من تزايد شرعنة الخطاب الذي يُعتبر المواطنين الفلسطينيين تهديداً للدولة اليهودية بسبب مطالبهم بالديمقراطية. وقلنا إنّ هذه الشرعنة سوف تؤدي إلى شرعنة الاعتداء الجسدي على المواطنين

³⁴ المصدر السابق.

³⁵ فرات نصّار ويوسي مزراحي، أخبار القنال الثاني، 9.10.2009.

³⁶ المصدر السابق.

³⁷ المصدر السابق.

³⁸ دانه فايلر جولاك، "تقرير أونو: معظم أصحاب العمل يَحشون تشغيل العرب، الحريديين والأثيوبيين". هارتس، 9.11.2009.

الفلسطينيين. يُثبت التقرير الحالي أنّ تخوّفنا كان في محله، ورأينا كيف أنّ قتل العرب من قبل رجال الأمن يقابل بالتساهل من قِبَل المجتمع والقضاء.

يعزّز التقرير الحالي الادّعاء أنّ خطاب الولاء الذي تُشيعه الحكومة أصبح مقبولاً لدى أجزاء واسعة من المجتمع الإسرائيلي، كما يتّضح من مؤثّر الديمقراطية (الذي تطرقنا له في التقرير السابق). التأييد الواسع لهذا الخطاب هو الذي عزّز مكانة حزب "يسرائيل بيتينو" في الانتخابات الأخيرة. لا عجب، إذًا، من أنّ الاحتجاج على سياسة الحكومة وعلى عملية تشريع القوانين لا يصدر إلا عن المواطنين الفلسطينيين.

إنّ خطاب الولاء واعتبار المواطنين الفلسطينيين تهديدًا أصبحا منتشرين في جميع قطاعات المجتمع والحياة، وعلى مستوى البلدات الصغيرة، وفي مجال الاقتصاد والسوق الخاصّة. هذان الأمران يفسّران ما يدفع (بالإضافة إلى التمييز العنصري والقانوني) إلى تثبيت المكانة الاقتصادية المتدنيّة لدى المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل.

إمطانس شحادة باحث في مدى الكرمل- المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

لمراجعة التقارير السابقة الرجاء الضغط [هنا](#)